مجلة مجمع اللغة العربية

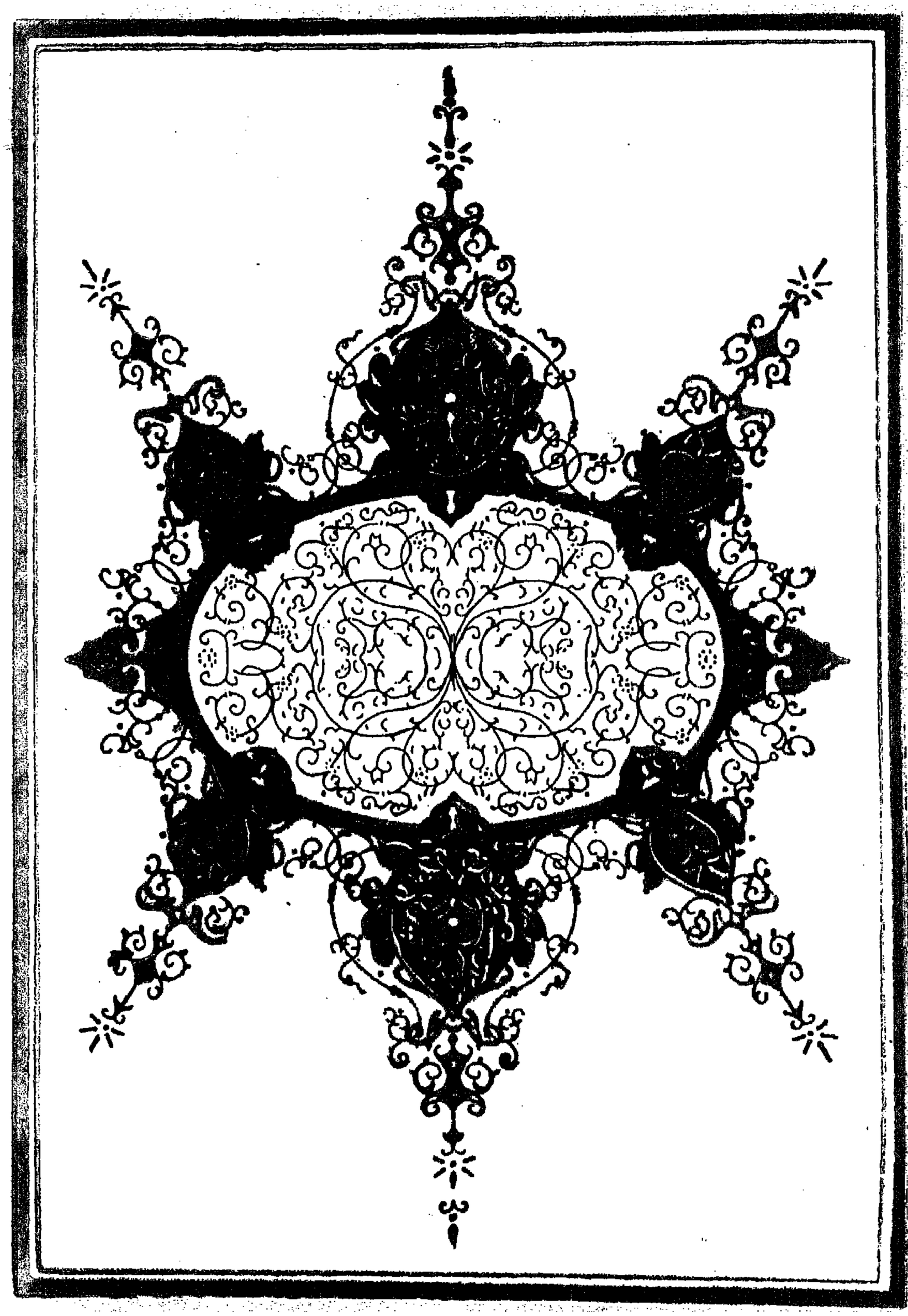

الجزء التاسع والستون
ربيع الآخر ١٤١٢ هـ
نوفمبر ١٩٩١ م

من وجوه استعمال الهمزة فى الشعر
وموقف النحويين منه

للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف (*)

يسلك الشعر العربى سبلا مختلفة من أجل تحقيق توازن اللغة مع الوزن والقافية ، وتدين كثير من الصيغ للاستعمال الشعرى . ويستطيع المتتبع لظاهرة استخدام أكثر من صيغة لكلمة واحدة أن يعزو هذا التعدد للاستعمال الشعرى بوصفه سببا من أسباب هذا التعدد ، بالاضافة إلى تنوع الاستخدام اللهجى فى بعض الأحيان .

وسوف أتناول فى هذا البحث جانبا من جوانب كثيرة يمكن تتبعها وتناولها ، وهذا الجانب هو بعض وجوه استعمال الهمزة فى الشعر ، مع ملاحظة أن بعض الشعراء - كما قرر كثير من الباحثين - كانوا يكتبون قصائدهم باللغة المشتركة حتى تشيع وتذيع ، ولكنهم - بالطبع - لم يستطيعوا التخلص من تأثير لهجاتهم الخاصة ؛ ومن هنا فإن كثيرا من الخصائص اللهجية تسلل إلى مستوى العربية الفصحى المشتركة . وأصبح بكثرة الاستعمال والتداول جزءا منها .

والهمزة تحتل مكانا كبيرا فى الدرس الصرفى ، وفى أبواب الإعلال والإبدال منه بخاصة ، ولعل السبب فى ذلك أن نحاتنا القدماء عدوا الهمزة أختا لأصوات العلة (الألف والواو والياء) " فأبدلوا هذه الحروف التى منها الحركات ؛ لأنها أخوات ، وهى أمهات البدل ، والزوائد . وليس حرف يخلو منها أو من بعضها ، وبعضها حركاتها ، وليس حرف أقرب إلى الهمزة من الألف ، وهى إحدى الثلاث ، والواو والياء شبيهة بها أيضا مع شركتهما أقرب الحروف منها " (١)

ومن جانب آخر ، تنفرد الهمزة بأحكام خاصة تتعلق بتخفيفها ، وجعلها بين بين ، وإبدالها (٢) " ؛ فلتباعدها من الحروف ، وثقل مخرجها ، وأنها نبرة فى الصدر جازفيها التخفيف " (٣) فضلا عن اختلاف قبائل العرب فيما بينهم فى الهمز وعدمه ، فكان الهمز خصيصة من الخصائص البدوية التى اشتهرت بها قبائل وسط الجزيرة العربية وشرقيها .

(*) أستاذ النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم جامعة القاهرة .

(١) الكتاب لسيبويه ٣ / ٥٤٤ ، ٥٤٥

(٢) انظر : الكتاب ٣ / ٥٤١ والمقتضب ١ / ١٥٥ وما بعدها ، والخصائص ٣ / ١٤٩ وما بعدها وشرح الشافية ٢ / ٢٥٠ ، ٣ / ٣٠ و شرح المفصل ٩ / ١٠٧ - ١٠٨ والضرورة الشعرية فى النحو العربى ٢٤٢ .

(٣) المقتضب ١ / ١٥٥ .

وكان عدم الهمز خصيصة حضرية امتازت بها لهجة القبائل فى شمالى الجزيرة العربية وغربيها [1] ؛ وذلك " أن الهمزة لما كانت أدخل الحروف فى الحلق ، ولها نبرة كريهة تجرى مجرى التهوّع (تكلّفُ القئ) ثقلت بذلك على لسان المتلفظ بها ، فخففها قوم ، وهم أكثر أهل الحجاز ، ولاسيما قريش ، روى عن أمير المؤمنين على - رضى الله عنه - : نزل القرآن بلسان قريش وليسوا بأصحاب نبر ، ولولا أن جبرائيل - عليه السلام - نزل بالهمزة على النبى - صلى الله عليه وسلم - ماهمزنا ، وحققها غيرهم ، والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف ، والتخفيف استحسان " [2]

وإذن تخفيف الهمزة أو تحقيقها يرجع فى أصله إلى اختلاف اللهجات العربية ، وقد رأى بعض الباحثين أن تخفيف الهمزة ظاهرة حضرية ، وتحقيقها ظاهرة بدوية تناسب الخشونة والبداوة [3] . وقد لاحظ النحويون أنها ثقيلة فى مخرجها ، وأن لها نبرة كريهة تجرى مجرى التهوّع ، ولكنه - مع ذلك - هو الأصل . وعلى عادة النحاة لم يذكروا ما يعنون بالأصل : أهو الأصل التاريخى ، أى أنه كان يستعمل فى فترة معينة ثم حدث تطور فى النطق أدى إلى ماليس بأصل ؟ أو هو الأصل الصرفى ، وأعنى به القوالب التى وضعها الصرفيون موازين للمفردات ، وحاولوا إخضاع كل مجموعة منها لقالب معين منها ؟

ولكننا - مع ذلك - نسترشد بقولهم إن التحقيق هو الأصل ، مع مراعاة نزوع أهل الحضر إلى التخفيف ، وملاحظة ثقل مخرج الهمزة ونبرتها الكريهة ؛ لنستدل به على أن المقصود بالأصل هو الأصل التاريخى ، وأن اللغة فى تطورها تلقى أحيانا ببعض الأصوات من بعض الكلمات استجابة لحاجة نطقية ترتبط بالبيئة وما يطرأ عليها من ظروف تدعوها إلى التخفيف . ومعنى هذا أن البيئة الحجازية قد طرأ عليها ما جعلها تخفف الهمزة فى نطقها ، وأن البيئة التميمية ظلت على تحقيقها لها ؛ إذ لم يطرأ عليها مثل ما طرأ على الأخرى من تطور يمس نطق هذا الصوت .

وعلى ضوء من هذا سوف نرى أن الظواهر الهمزية التى وردت فى الشعر قد يكون بعضها لهجة ، أو أثرا باقيا من استعمال قديم ، أو تخفيفا من ثقل الهمزة ، وإن لم يوافق

---

(١) انظر : فى اللهجات العربية : ٧٥ - ٨٠ والقراءات القرآنيه فى ضوء علم اللغة الحديث - ٣٠ - ٣٥ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٣ / ٣١ ، ٣٢ .

(٣) انظر . فى اللهجات العربية . ٧٥ وما بعدها .

شـروط النحـاة ، ولذلك عـدوا ذلك مما يضطر إليه الشاعر .

إن مظاهر اسـتـعـمـال الهـمـزة فى الشـعـر مـتـعـددة ، وسـوف أقـصـر الحـديث هنا على الاسـتـعـمـالات التى رأى النحاة أنها لا تجرى على السـنن المألوف الذين يعـدونـه مـسـتـوى صوابيا يفرضونه على كل الاستعمالات فى كل المسـتـويات وينبـغى بدءا أن أقـرر مع بعض الدارسين أن الشعر " مستوى خاص من الكلام له طرقـه ومـضـايقـه فى اسـتـخـدام الصـيغ والتصرف فى رتبة الكلمات فى الجمل بل فى الإعراب أحيانا بما يحقق للشاعر أداء مشاعره ونقل تجربته الفنية التى تنفذ إليها موهبته بين مظاهر الحياة العادية ، كما يسيطر عليه النغم والإيقـاع سيطرة تشبـه الموسيـقى التى تؤديهـا الآلات بلا كلمـات ، حـينئذ تصبح اللغـة التى يستخدمها وسيلة لتحقيق ما يحسه من جيشان النفس وعمق الشعور وتدفق النغم ، وليس من المستغـرب - والأمـر بهـذه الصـفـة - أن يجئ استخدامه للغة بطريقة خاصة تتميز - ولا تمتاز - عن استخدامها فى النثر الذى يؤدى به أغلب صلات حياتنا الاجتماعية " [1]

إن اسـتـعـمـال الهـمـزة على غـيـر مـا يقـرره النحـاة ويجـيـزونه إلا فى الشـعـر يكون بإبدال الهـمـزة فى مـواضع " بين بين " ، أو ردها فى المواضع التى يطرد فـيـها حـذفـهـا ، أو حـذفـهـا وهى أصل ، أو تخـفـيـفـهـا بالبـدل وعدم حـذف الذى هو بدل منهـا فى الجـزم ، أو بدلهـا ، أو بدلها فى مواضع البدل وحذف المبدل للجزم ، أو استـبدال اليـاء بهـا فى المواضع التى ينبغى أن تكون هى الموجـودة فـيـهـا ، أو قلبـهـا قلبـا مكانيا فى الكلمة، وأخيرا قطع همزة الوصل، وسوف أتناولها مسألة بعد أخرى .

أولا : مسألة إبدال الهمزة فى مواضع "بين بين " . وينبغى لكى نقف على وجه اختصاص الشعر بهذا الاستعمال أن نعرف المواضع التى تكون فيها الهمزة إذا أريد تخفيفها " بين بين " وهى تتلخص فيـما إذا كانت الهـمزة مـفتـوحة وقبلها فتحة ، وكذلك إذا كانت مضمومة أو مكسورة ،كانت مع أى حركة قبلها " بين بين " فى حال التخفيف . وقياس مذهب الأخفش أن تقلب يا ء خـالصـة إذا كانت مكسـورة وقـبلهـا فتحة أو ضمة [2] . وكونها " بين بين " هو أن تكون بين الحـرف الذى منه حـركـتـهـا وبين

---

(١) المستوى اللغوى للفصحى واللهجات والنثر والشعر : ١١٦ . (عالم الكتب) .

(٢) انظر : ما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٠٥ ، ١٠٦ وشرح المفصل ٩ / ١٠٧ - ١١٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٩ (أ) والقراءات القرآنية فى ضوء علم اللغة الحديث : ٩٩ .

الهمزة [1] . ومذهب البصريين أنها متحركة . ومذهب الكوفيين أنها ساكنة [2] . يقول سيبويه : " والمخففة فيما ذكرنا بمنزلتها محققة فى الزنة يدلك على ذلك قول الأعشى :

أنْ رأت رجُلاً أعْشَى أضَرَّ بهِ
ريبُ المنونِ ودَهْرٌ مُتْبِلٌ خَبِلُ [3]

وقد استدل ابن جنى بالوزن العروضى لإثبات أن همزة " بين بين " متحركة [4] . وقد أثبت الدكتور عبد الصبور شاهين بعد أن قام بتجارب معملية على جهاز (سبكتروجراف) أن " بين بين " ليس فى الواقع سوى حركة ، وأنه يعنى سقوط الهمزة أساسا ، واتصال الحركتين قبلها وبعدها مباشرة . [5]

ومهما يكن من أمر فان النحاة اعتمدوا هنا على الشعر فى تحديد همزة " بين بين " ، وقالوا إنه إذا اضطر شاعر فى هذه المواضع لم يجعلها " بين بين " ، بل يخلصها حركة طويلة من جنس ما قبلها ليقيم وزن الشعر ، وينبغى أن يلاحظ هنا أن كتب النحو والضرائر قد اكتفت بتداول هذه الشواهد الآتية :

قول الفرزدق :

راحَتْ بمسلمةَ البغالُ عشيَّةً
فارْعَىْ فَزارةُ لاهَنَاكِ المَرْتَع [6]

" يريد : لاهَنَأك فأبدلت الهمزة ألفا لما احتاج إلى التسكين ، والهمزة لا تسكن فى مثل هذا الموضع ، وسهل ذلك كون الهمزة والألف من مخرج واحد . ومثله قول الآخر :

إذا ملا بطنه ألبانُها حلبًا
باتتْ تغنَّيهِ وَضْرى ذَاتُ أجْرَاسِ

يريد : مَلأبطنَه " [7]

وقول حسان بن ثابت :

سَالتْ هذيلٌ رسولَ اللهِ فاحِشَةً
ضَلَّتْ هذيلٌ بما قالَتْ ولَمْ تُصِبِ [8]

وقول زيد بن عمرو بن نفيل :

سالَتانى الطلاقَ أنْ رَأتَانى
قَلَّ مالى قَدْ جِئْتمانى بنُكْرِ [9]

---

(١) انظر سر صناعة الاعراب ١ / ٥٢ ومجالس العلماء ١٢٣ وما يجوز للشاعر فى الضرورة : ١٠٦ .

(٢) انظر المسألة ١٠٥ فى الانصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى ٧٢٦ – ٧٣١ .

(٣) الكتاب : ٣ / ٥٤٩ ، ٥٥٠ .

(٤) انظر : سر صناعة الاعراب : ١ / ٥٤ والخصائص ٢ / ١٤٤ .

(٥) انظر : القرارات القرآنية فى ضوء .

(٦) الكتاب : ٣ / ٥٥٤ والمقتضب : ١ / ١٦٧ والكامل ٢ / ١٠٠ وشرح السرافى ١ / ٢٣٤ وما يجوز للشاعر ١٠٥ والمفصل ٣٥٠ وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١١٢ وشرح الشافية للرضى ٣ / ٤٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٩ (أ) وشرح شواهد الشافية ٣٣٥ .

(٧) ضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٣٠ .

(٨) ديوان حسان بن ثابت ٢٧٣ وانظر المصادر فى الهامش قبل السابق . الكتاب ٣ / ٥٥٤ .

(٩) الكتاب ٢ / ١٥٥ و ٣ / ٥٥٥ .

وَىْ كأن مَنْ يكُن لَه نَشَبٌ يُحْـ

ـبَبْ ومَنْ يفْتقِرْ يعشْ عَيْشَ ضُرّ

يقول سيبويه : فهؤلاء ليس من لغتهم سَلْتُ ولا يَسَالُ . وبلغنا أن سَلْت تَسَالُّ لغـــة [1] : ولذلك يقول السيرافى عن بيتى حسان وزيد ابن عمرو : إن هذا " ليس من تخفيف الهمز ، وذلك أن من العـرب من يقـول : سَلْتُه أسَالُه وهمـا يتسـاولان فـلا يهـمـز ، وإنما أتى به الشاعر غيرَ مهموز على هذه اللغة " [2] ووجه كونهما ضرورة عند سيبويه أن قائليهما ليسا ممن لغتهم سلت ولا تسال ، فقد كان الشاعر إذا قال شيئا ليس من لهجته الخاصة عد النحويون ذلك ضرورة منه .

ومن ذلك أيضا قول الشاعر :

ولايرهَبُ ابْنُ العمّ ما عشْتُ صَوْلَتِى

ولا أُخْتَتِى مِنْ صَوْلَةِ المُتَهَدِّد [3]

وقول الأخر :

يقولون جَهْلاً ليْس للشَّيْخِ عَيَّلُ

لَعَمْرِى لَقَدْ أعْيَلْتُ وَ انِى رَقُوبُ [4]

وقول ابن ميادة :

فكأن يَوْمَيذٍ لَهَا حُكْمُها [5]

وقد جعل سيبويه والمبرد والأعلم الشنتمرى من ضرورة الشعر قول عبد الرحمن بن حسان :

وكنتَ أذلَّ منْ وَتدٍ بقَاعٍ

يشجّجُ رأْسَهُ بِالفِهْرِ وَاجِى [6]

يريد : الواجئ .

ولكن ابن الحاجب والرضى يجعلان ذلك قياسا فى الشعر وغيره ، لأن كلمة (واجئ) آخر البيت ، وهو موقوف عليه ، فكأن آخر الكلمة همزة ساكنة قبلها كسرة . [7]

ومهما يكن من أمر فإن سيبويه يجعل بدل الهمزة فى الشعر فى مثل هذه المواضع قياسا خاصا بالشعر مما يؤذن بأنه كان يحاول وصف نظام الشعر وحده يقول " وقد يجوز فى ذاكله البدل حتى يكون قياسا متلئبا إذا اضطر الشاعر " [8] .

وتابعه الرضى إذ يقول : " وإذا كان فى ضرورة الشعر كان قياسا "[9] فهو - على ذلك -

---

(١) الكتاب ٣ / ٥٥٥ .

(٢) شرح السرافى ١ / ٢٣٤ وما يجوز للشاعر / ١٠٥ وشرح الجمل . لابن عصفور ١٣٩ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١٣٩ أ .

(٤) السابق نفسه .

(٥) الكتاب ٣ / ٥٥٥ والمقتصب ١ / ١٦٦ والكامل ٢ / ١٠٠ والمفصل ٣٥٠ وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١١٤ .

(٦) انظر شرح الشافية ٣ / ٥٠ .

(٧) الكتاب ٣ / ٥٥٤ .

(٨) شرح الشافية ٣ / ٤٧ .

(٩) شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١١٢ .

خاص بالشعر فى رأيهما .

ولعل الصواب أن يكون ذلك مما يكثر فى الشعر لامما يختص به الشعر ، لأنه كان هناك " قوم من العرب يبدلون من هذه الهمزات التى تكون " بين بين " حروف لين فيبدلون من المفتوحة المفتوح ما قبلها ألفا فيقولون فى سأل : سال ، وفى قرأ : قرا ، وفى منسأة : منساة . ومن المضمومة المضمومة ما قبلها واوا ، ومن المكسورة المكسور ما قبلها ياء " وذلك - كما يقول ابن رشيق - " كثير جدا جائز فى المنثور والفصيح [1] " . وإذا كان جائزا فى المنثور والفصيح ، وكان بعض العرب يتكلم به ؛ فليس إذن خاصا بالشعر ، وليس من الضرورة فى شئ ، غير أنه فى الشعر كثير حتى قيل إنه قياس فيه . وإذا كانت همزة " بين بين " متحركة ، فإن إخلاصها حركة طويلة ليس إلا من باب إشباع الحركات .

ثانيا : مسألة ردّ الهمزة . وقد عدها أبو جعفر التميمى القزاز . من مسائل الضرورة فى الشعر إذ يقول : " ومما يجوز له رد الهمزة فى الموضع الذى جرى على ألسنة العرب مخففا " [2] . وشواهد هذا النوع محدودة ، لأنها - فى نظرى - تمثل بقايا لأصول تاريخية تطورت ، ومن ذلك الفعل (رأى) " وذلك أن المستقبل من رأى جرى على ألسنتهم غير مهموز تخفيفا فيقولون : هو يرى ،فإذا احتاج الشاعر أجراه على أصله فى الهمزة ومنه قول الأول :

لعمْرك إنّنى لأحبّ نجداً
وما أرْ أى إلى نَجْدٍ سَبِيلا

يريد : وما أرى ، فهمز على أصل الهمز فى الفعل . ومثله قول الآخر :

ألاَ تِلْك جارتُنا بالفضاءِ
تقولُ : أتَرْأيْنَهُ لَنْ يَضِيعَا

فهمز ترأينه على الأصل . وكذا قال الآخر :

أرِى عينَىَّ مالَمْ تَرَ أيَاهُ
كِلانا عَالِمٌ بالتـرّهَاتِ [3]

والقزاز هنا متابع لابن جنى الذى يرى هذا ضرورة ، ويقول عن البيت الأخير " وقد رواه أبو الحسن : ما لم تَرَياه على التخفيف الشائع

---

(١) العمدة ٢ / ٢١٠ .

(٢) ما يجوز للشاعر فى الضرورة : ٥٤ ، ٥٥ .

(٣) ما يجوز للشاعر : ٥٥ وانظر اللسان ١٩ / ١ وما بعدها (رأى) .

عنهم فى هذا الحرف " ويضيف " وقرأت على أبى على فى نوادر أبى زيد :

ألمْ تَرَ مَاَ لاقَيْتُ والدهُر أعصرُ
ومنْ يتملِّ العيَش يَرأ وَيسْمَعِ

كذا قرأت عليه " تر " مخففا ، ورواه غيره " تَرْأ مالاقيت " وقرأت عليه أيضا فيه :

ثمَّ استمرَّ بِهَا شيحَانُ مُبْتَجحُ
بالْبَيْنِ عنك بما يَرْآك شَنْآنا

بوزن يَرْعَاك . ووزن يَرأ يَرْع ، كـــما أن وزن تَرْأياه تَرْعَياه وهذا كله على التحقيق المرفوض فى هذه الكلمــة فى غــالب الأمــر وشــائع الاستعمال [1] .

وابن جنى يقصد بالتحقيق المرفوض همز كلمة " يرأى " ، وهو مرفوض فى الاستعمال العام الشائع ، ولكنه مقبول فى الاستعمال الخاص وهو الشعر .

ومن ذلك أيضا مضارع الفعل " أكرم " فان مضارعه يُكرِم بحذف الهمزة " ولا يجوز إثبات هذه الهمزة على الأصل إلا فى ضرورة . . . فمن الضرورة قوله :

فإنّه أهلٌ لأنْ يُؤكْرَمَا " (٢)

ويبدو أن الفعل " رأى " كان استعمال مضارعه " يَرْأى " ثم خفف بفعل التطور ، وكثرة الاستعمال إلى " يَرَى " ، وإن بقيت بعض القبائل تنطق به على ماكان عليه قبل أن يصيبه هذا التطور ، فقد حكى سيبويه عن أبى الخطاب " أنه سمع من يقول : اَرْآهُم . يجئ بالفعل من رأيت على الأصل من العرب الموثوق بهم " [3] ويبين ابن جنى أن " أكثر لغات العرب فيه تخفيف همزته [4] " فلعل هذه الأبيات وأمثالها قد جاءت من لهجة من ينطق المضارع من (رَأى) على أصله قبل التخفيف ، أو أنها آثار باقية من الاستعمال القديم ، وما يقال فى مضارع (رأى) يقال فى (يؤكرم) وماجاء مثله .

ثالثا : مسألة حذف الهمزة التى تكون أصلا . وقد عدها القزاز أيضا من الاستعمال الخاص بالشعر ، ومثل لذلك ببيت واحد ، وهو قول الشاعر :

وَيْلُمّها فى هواءِ الجوّ طالِبَةً
ولا كَهذا الّذى فى الأرضِ مَطْلوبُ [5]

وعقب على ذلك قائلا " فحذف الهمزة من

---

(١) سر الصناعة ١ / ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ . وانظر المحتسب ١ / ١٢٨ ، ١٢٩ .
(٢) الأشمونى ٤ / ٣٤٧ وقارن بما فى المقتضب ٢ / ٩٨ والانصاف ١١ .
(٤) المحتسب : ١ / ١٢٨ .
(٣) الكتاب : ٣ / ٥٤٦ .
(٥) ما يجوز للشاعر : ١٢٥ .

(أمّهـا) قـال أبو اسـحاق : مـا أعـرف لهـذا نظيـرا فى كـلام العـرب " [1] . ولم أجـد غيـر القزاز - فيما قرأت - مَنْ يعد هذا من ضرورة الشعر . وقد ذكر سيبويه هذا البيت مرتين فى كـتـابه ، ولم يشـر إلى أن فـيـه ضـرورة مـا ، ويقول الأعلم عنه : " أراد : ويل أمهما فحذف الهمزة لثقلها ثم أتبع حركة اللام حركة الميم " [2] فلم يجعله ضـرورة ، بل عـده من الحذف طلبا للتخفيف الذى يكون فى النثر وفى الشعر معا ، ويبدو أن هذا كان تعبيرا مستعملا لديهم فقـد ورد فى الحـــديث الشـــريف فى قـــوله - صلى الله عليه وسلم - " وَيْلُمِّه مِسْعر حَرْب [3] " ويقـــول عنه ابن مـالك : إن الهـمزة حـذفت منه تخفيفا " لأنه كلام كثر استعماله ، وجرى مجرى المثل [4] " وفيه توجيهات مختلفة .

ويمكن أن يعـد من هذا النوع حـذف همـزة القطع ومعـاملتهـا معـاملة همـزة الوصل ، ولا يكاد أحـد من النحـويين يذكـره ، ولعل ذلك لكثرته وشياعه حتى صار غير مختص بالشعر أو لخضوعه لظاهرة الهمز والتحقيق ، وتوزعها على القـبـائل . ولم أر - فـيـمـا رأيت - من يعده من الضـرورة غيـر صـاحب الجـمل ، وابن عصفور فى شرح الجمل [5] وفى ضـرائره [6] ، والألوسى بوصفه ناقلا ممن سبقوه . يقول ابن عـصـفـور : " وأمـا نقص الحـرف فـمنه : وصل ألف القطع ، نحو قول أبى الأسود :

يَابَا الْمُغيرةِ ربَّ أَمْرٍ مُعْضِلٍ
فَرَّجتُه بالمكْرِ منّى والدَّهَا

يريد : ياأبا المغيرة . وقول الآخر :

يالَلرِّجال لحادث الأَزْمَان
ولنسْوةٍ منْ آل ابى سُفْيَانِ

وقول حاتم الطائى :

أبوهمْ أَبِى والأمَّهاتُ امَّهاتُنَا
فأنْعِمْ، ومتعنى بَقيْسِ بنِ جَحْدَرِ

يريد : والأمهات أمهاتنا . وقول أبى زبيد الطائى :

---

(١) السابق نفسه .

(٢) الكتاب : ٢ / ٢٩٤ و ٤ / ١٤٧ وقد اختلف نسبة هذا البيت فى الكتاب ، ففى المرة الأولى نسب الى امرئ القيس ، والبيت فى ديوان امرئ القيس ٢٢٧ ، وفى المرة الثانية نسب الى النعمان بن بشير الأنصارى .ومن الغريب أن الأعلم الشنتمرى تابع هذه النسبة فى الموضعين من كتاب سيبويه وقد يدل هذا على أن نسبة الشواهد فى كتاب سيبويه - أو نسبة بعضها على الأقل - ليست من عمل سيبويه نفسه ، بل كانت من اضافة بعض الشراح أو الناسخين .

(٣) صحيح البخارى ٣ / ٢٥٧ بالهامش .

(٤) شواهد التوضيح ١٥٧ .

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور ورقة ١٣٩ وضرائر الشعر له ٩٨ وما بعدها .

(٦) ضرائر الشعر لابن عصفور : ٩٨ .

وأيقنَ اكْدَرُ إذْ صاروا ثمانيةً
أن قد تفرَّدَ أهل البيتِ بالثَّمَنِ

يريد : أكْدر على وزن أحْمر ، وهو ها هنا أسم كلب . وقول الآخر ، أنشده أبو الحسن :

تَضِبُّ لِثَاتُ الخيلِ فى حجراتِها
وتسمع من تحتِ العجاجِ لها ازْمَلا

يريد : لها أزْملا ، والأزمل : الصوت . وقول الآخر :

قلتُ لشيطانى وشيطاناتى
لا تقربُونى وانا فى الصَّلاة

وقول الآخر :

حتى يقولَ كلُّ مَنْ راهُ اذْ رَاهُ
ياويْحَهُ من جملٍ ما أشْقَاهْ

يريد : من رآه إذ رآه . وأنشد أحمد بن يحيى :

هُوِىَّ جُنْدِ ابليسٍ المرِّيدِ

يريد : جند إبليس

وقد جاء ذلك فى الفعل ، قال الطرماح :

ألا أيُّها الليلُ الطويلُ ألا اصْبِحِ
بتمّ وما إلاصباحُ فيك بأرْوحِ

يريد : ألا أصْبِح . وقال الآخر :

ماشَدَّ أنفسَهمْ وأعلمَهمْ بما
يَحْمِى الذِّمارَ به الكريمُ المسلِمُ

يريد : ما أشَدَّ أنفسَهم . وأنشد أبو على :

إنْ لم أقاتلْ فالبِسُونى بُرْقُعَا
وفتخات فى اليدين اربَعا

يريد : فألبسونى " [1] ويعقب ابن عصفور على الأمثلة الكثيرة التى ساقها وأتيت هنا بمعظمها قائلا : " وهو فى الشعر كثير " ومع كثرته يعده ضرورة ، ومن الغريب أنه يقول بعد ذلك مباشرة : " وقد جاء منه شئ فى الكلام ، حكى أبو زيد " لاب لَك " يريدون : لا أب لك . وقرأ سالم بن عبد الله : " فَمَنْ تَعجَّلَ فى يَوْمَيْنِ فَلا اثْمَ عَلَيْهِ [2] " بحذف همزه " إثم " وقرأ ابن محيصن " وآتيتمُ احْداهن [3] " وقرأ ابن كثير فى بعض الروايات عنه " إنهَّا لَحْدَى الكُبَر [4] " بحذف همزة " إحدى " وحكى أبو على الدينورى أن العرب يقولون : " مَخْيَرَك " يريدون : ما أخْيَرك . وحكى أيضا عن المازنى أن العرب يقولون : " ماشَرٌّ اللَّحْمَ للمريض " ، و " ما خَيْرَ

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور : ٩٨ – ١٠٠

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٠٣ وانظر : المحتسب ١ / ١٢٠ وتفسير القرطبى ٣ / ١٤ والبحر المحيط لابى حيان ٢ / ١١١ .

(٣) سورة النساء ، الآية ٢٠ . وانظر المحتسب ١/١٨٤ وإتحاف فضلاء البشر ١٨٨ ، والكشاف للزمخشرى ١/٢٥٩ والبحر المحيط ٣/٢٠٦ .

(٤) سورة المدثر الآيه ٣٥ . وانظر الخصائص ٣ / ١٥٠ والمحتسب ١ / ١٢٠ والقراءات السبع لابن مجاهد : ٦٥٩ .

اللَّبَنَ "

تريد : ما أشَرٌّ وما أخْيَر . وحكى الكوفيون أيضا عن العرب : " ما خَيْرَ اللبنَ للصَّحيحِ وما شَرَّهُ للبطونِ [1] " . ولست أدرى ما الذى جعل ابن عصفور - وقد حكى هذا كله عن العرب فى نثرهم ، وما ورد فى القراءات القرآنية - ما الذى جعله يعد ما جاء فى الشعر موافقا لهذا الاستعمال المألوف المأنوس فى الكلام [2] من ضرائر الشعر إلا إذا كان يريد أنه كثير فى الشعر فاش فيه كما قال من قبل ، وأن ورود هذه الظاهرة فى الشعر تحقق فيه فائدة إقامة الوزن بحيث لا يصبح التحقيق مؤديا للغرض نفسه .

رابعا : ذكر القزاز أنَّ مما يجوز للشاعر " أن يخفف الهمزة بالبدل إذا كانت ساكنة ، ثم لا تحذف الحرف الذى هو بدل منها للجزم [3] " ووجه جوازه فى الشعر هو عدم حذف حرف العلة الذى جئ به بدلا من الهمزة للجزم، كما قال الشاعر :

عَجِبْتُ منْ ليلاكَ وانْتِيابِها
منْ حيثُ زارتْنِى ولَمْ أُورَابِها [4]

إذْ قلب الهمزة من " أورأ " ألفا لأنها ساكنة بعد فتح " فلم يحذف الألف للجزم ، وأبقاها على لفظها [5] " ويقول الأعلم الشنتمرى : إنه خفف الهمزة الساكنة من قوله أورأ " لما احتاج إليه من ردف القافية ، ولو حققها على ما يجب لأنها طرَف ، لم يجز له من أجل الردف المضمن فى القافية " [6] ولعل الشاعر عامل هذا الفعل فى صورته الجديدة بعد إبدال الهمزة ألفا معاملة الفعل (يأتى) فى قول الشاعر :

أَلَمْ يأتِيكَ والأنباءُ تَنْمِى
بِما لاَقَتْ لَبُونُ بنِى زِيَادِ [7]

والفعل (تَرضَى) فى قول الشاعر :

إذَا العجوزُ غضَبتْ فَطَلْقِ
ولا تَرَضَّاهَا ولا تَمَلَّق [8]

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور : ١٠ ، ١٠١ .

(٢) يقول سيبويه : " واعلم أن كل همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن فأردت أن تخفف حذفتها وألقيت حركتها على الساكن الذى قبلها . وذلك قولك : منَ بُوك ، ومنَ مُك ، وكم بِلُك . اذا أردت أن تخفف الهمزة فى الأب والأم والابل " الكتاب ٣ / ٥٤٥ .

(٣) ما يجوز للشاعر : ١٢٣

٤) الكتاب ٣ / ٥٤٤ وما يجوز للشاعر : ١٢٣ .

(٥) ما يجوز للشاعر : ١٢٣

(٦) تحصيل عين الذهب (مع كتاب سيبويه طبعة بولاق) ٢ / ١٦٥ .

(٧) انظر الانصاف : ٢٠

(٨) انظر الانصاف : ٢٦

إذْ لم يحذف حرف العلة للجزم .

خامسا : مسألة إبدال الهمزة حرفا من حروف اللين فى موضع البدل ، وحذف حرف اللين للجزم ، ومن ذلك قول الشاعر :

جرئ متى يُظلَمْ يعاقِبْ بظُلْمِهِ
سريعًا وإلا يُبْدَ بالظلْمِ يَظْلِمِ [1]

ومن كلام ابن الأنبارى (المتوفى ٣٢٨) ندرك أن هذا الاستعمال لهجة " يقال : بدأت بالشئ بتحقيق الهمز ، وبدَأتُ بالأمر على تليين الهمز ، وبدَيْت على الانتقال من الهمز إلى التشبيه بقضَيْت ورمَيْت . فمن قال : بدأت قال : لم أبدَأْ . ومن قال : بَدَاتُ ، قال لم أبْدَ . ومن قال : بدَيْت ، قال لم أبْدِ [2] " فالمسألة - على هذا - لا تعدو كونها راجعة إلى اختلاف اللهجات بين القبائل من حيث الهمز والتحقيق .

سادسا : ومما يتعلق باستعمال الهمزة فى الشعر نوع سماه القزاز [3] تصحيح حروف الاعتلال قبل الألف التى تكون بدلا من التنوين فى النصب ومن ذلك قول الشاعر :

إذا ما المرْءُ صُمّ فلم يُنَاجَى
ولم يك سمعُه إلا نِدَايا
ولا عَبَ بالعشىّ بنى بنيهِ
كفعل الهِرّ يلتمس العَطَايا
يُلاعبُهم وودّوا لوسَقَوْه
من الذّيفَانِ مُتْرَعَةً مِلاَيَا
فأبعدهُ إلالهُ ولا يؤبّى
ولا يُشْفَى من المرضِ الشَّفَايا [4]

فأبدل الهمزة من النداء والعطاء وملاء والشّفاء . وقد أجمعوا على أن هذا من أقبح الضرورات " إذ كان لا أصل له فى كلامهم "[5].

فالمبرد - وقد نقل السيرافى عن المبرد أن هذا " من أقبح الضرورات التى ينبغى ألا يجوز مثلها ، ولا تصح فيه الرواية عن شاعر لقبحه " وحجة المبرد فى هذا أن هذه أبيات لو أنشدت على الصواب لم تنكسر ، فلا وجه لإجازتها [6] "

---

(١) شرح ديوان زهير لثعلب : ٢٤ وما يجوز للشاعر . ١٢٣ والهمع : ١ / ٥٢

(٢) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الانبارى ٢٧٩ .

(٣) ما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٤) شرح السيرافى ١ / ٢٣٤ وبراوايات مختلفة فى بعض الكلمات فى طبقات فحول الشعراء : ٣٤ والخصائص ١ / ٢٩٢ و ٢ / ٢٩٢ و ٢ / ٢٧٦ والمحتسب ١ / ٧٧ وما يجوز للشاعر ١٠٤ ، ١٠٥ وشرح الصفار الفقية للكتاب . ٣٠ وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٣٠ .

(٥) ما يجوز للشاعر : ١٠٥ .

(٦) شرح السيرافى ١ / ٢٣٥ .

وعقب السيرافى على ذلك بقوله " وقد ذكرها المازنى ولم يطعن فى روايتها " [1] . وقد أخذ السيرافى يذكر أوجه الاعتلال لإجازتها فقال " عندى فى جوازها وجه آخر وهو أنه لما أدخل ألف الإطلاق وقعت الهمزة بين ألفين ، والهمزة تشبه الألف ، فكأنه اجتمع ثلاث ألفات ، فاستثقل ذلك ، فقلب من الهمزة ياء كما فعلوا ذلك بخطايا ومطايا وقد كان : خطاءا ومطاءا قبل أن تقلب ياء .

ووجه آخر وهو أن الكسائى حكى أن بعض العرب يقلب من الهمزة ياء فى التثنية ، وبعضهم يقلب منها واوا ، وبعضهم يدعها همزة على حالها كقولهم فى تثنية رداء : رداءان ورداييان ورداوان فشبه الشاعر ألف الإطلاق بألف التثنية " [2] .

والوجه الثانى من الوجهين اللذين ذكرهما أبو سعيد السيرافى هو الذى أراه منطبقا على هذه الأبيات من غير أن يكون هناك تشبيه بالمثنى ، لأنه ليست هناك مشابهة تدعو إلى هذا القياس ، ولكن يبدو أن الشاعر من القبيلة التى تقلب الهمزة فى التثنية ياء . ولو نظرنا إلى مثل هذه الصورة التى تقلب فيها الهمزة ياء لوجدنا أنها واقعة بين ألفين - ولعل هذه هى المشابهة التى عناها السيرافى - وليس يعقل أن يثقل نطق الهمزة بين ألفين فى التثنية فحسب عند هذه القبيلة .

والواقع أن مسألة التثنية هى التى لفتت نظر النحويين لأنها يتعلق بها حكم إعرابى وصرفى ، وقد أهملوا ما عداها من هذه الظاهرة ، فلما وجدوا نصا فيه هذه الظاهرة نفسها وليس من باب التثنية ؛ اختلفوا فيه فيما بينهم ، فبعضهم رفض الرواية من أصلها ، وبعضهم أجازها فى الشعر على قبح ، وبعضهم أخذ يلتمس لهذه الظاهرة وجها من وجوه الإجازة التى تديرها فى فلك القياس النحوى . مع أن المسألة فى حقيقة أمرها لا تعدو كونها لهجة أهملها النحاة فيما أهملوا من لهجات . والدليل على أن هذه الأبيات ليست من الضرورة أنها لو أنشدت على الصواب لم تنكسر على حد تعبير المبرد . وليس بها ما يدعو إلى قلب الهمزة ياء فى قياس النحاة ،

---

(١) السابق نفسه .

(٢) شرح السيرافى ١ / ٢٣٥ .

ولم يبق إلا أن قائلها نطق بها مختارا وفقا للهجته ولهجة قومه ، ولعل ذلك مادعا ابن جنى إلى عدم الإشارة فى كتبه إلى أنها من الضرورة . (١)

سابعا : مسألة قلب الهمزة قلبا مكانيا فى الكلمة التى تكون بها ويقول عنها القزار " وما يجوز له (الشاعر) قلب الهمزة فى مثل نأى وناء كما قال الشاعر :

سَنُثْنِى عَلَيْهِ بالذى هوَ أهلُهُ
وإن شحطتْ دارٌ ونَاءَ مَزَارُها

فقال : ناء ، فقلب، قدم الألف وأخر الهمزة (٢) "

وقد ذكر سيبويه مثل هذا فى كتابه ، ومن ذلك قول كعب بن مالك :

لقد لقيتْ قريظةُ ماسآها
وحلّ بدارِهم ذلّ ذَلِيلُ

وقول كثير عزة :

وكلّ خليل راءَنى فَهْو قائلٌ
مِنَ آجْلك هذا هامةَ اليَوْمِ أوْغدِ (٣)

وقال "وإنما أراد ساءَها ورآنى ولكنه قلب (٤)"

ولم يشر سيبويه إلى أن الشاعر قلب مضطرا على غادته إذا كان يرى أن استعمالا ما ضرورة ، وهذا يشعر بأن هذا استعمال آخر للفعل مرادف له ، يقول ابن مالك : إن " راء بمعنى رأى كقول الشاعر :

إذا راءنى أبدى بشاشةَ واصلٍ
ويألفُ شَنآنى إذا كنتُ غائبَا

ومضارعهَ يراء (٥) " وفى اللسان " زاء لغة فى رأى . . ويقال : راءه فى رآه " (٦) فهما - إذن - صيغتان بمعنى واحد ، عد النحاة أقلهما استعمالا ضرورة بالنسبة للأخرى الأكثر استعمالا التى عدوها أصلا .

وهناك أنماط أخرى من استعمال الهمزة فى الشعر أدرجها النحاة تحت أنواع " البدل " كقول شميت بن زنباع :

لأدّاها كَرْهَا أوَ آصْبَحَ بَيْتُه
لدَيْهِ من الإعْوالِ ثَوجٌ مُسَلَّبُ (٧)

" فهمز الألف فى أداها لأنه لو تركها ساكنة لم يستقم البيت (٨) " كما يقول السيرافى ، ومثل ذلك قول الشاعر :

فإنك لا تدّرى متى اليوم جائِئٌ
إليك ولا ما يُحدِثُ اللهُ فِى غَدِ (٩)

وما أنشده ابن الأعرابى لابن كثوة :

---

(١) انظر : الخصائص ١ / ٢٩٢ ، ٢ / ٢٧٦ وسر الصناعة ١ / ١٨٣ والمحتسب ١ / ٧٧ .

(٢) ما يجوز للشاعر : ١٢٧ .

(٣) انظر : الكتاب ٣ / ٤٦٧ .

(٤) الكتاب : ٣ / ٤٦٧ .

(٥) شواهد التوضيح : ١٨

(٦) اللسان : ١٩ / ١٦ (رأى)

(٧) شرح السيرافى ١ / ٢٣٣ وشرح الصفار الفقيه ٣٠ أ

(٨) شرح السيرافى ١ / ٢٣٣ .

(٩) الخصائص ٢ / ٦ ، ٣ / ١٤٣ .

وكَى نعامُ بنى صفوان زوزأةً

لما رأى أسداً فى الغاب قَدْوَثَبا [1]

وقول الآخر :

قد كان يذهُب بالدنيا ولذتها

موالئُ ككباش العوس سجاح [2]

وقول الآخر :

خاطِمها زَأمُّها أنْ تَذْهبا [3]

وغير ذلك من النماذج المختلفة للهمز فى غير مواضع الهمز ، وقد وردت - كذلك - قراءات قرآنية فيها همز فى غير مواضعه كقراءة ابن كثير :

(وكشفَتْ عن سَاقيها [4]) وقراءة عمرو بن عبيد (فيومئذ لا يسألُ عن ذنْبِه إنسٌ ولا جَأنّ) [5] .

وقد جعل ابن جنى هذه النماذج وأمثالها من شواذ الهمز ، وعقد لذلك بابا خاصا فى خصائصه . وورود مثل هذا فى القراءات يقطع بأنه يمثل لهجات مختلفة . يقول السيرافى " وربما تكلم بعض العرب بمثل هذا فرارا من التقاء الساكنين كنحو دأبة وضأل ، لأن الألف ساكنة ، والحرف الأول من الحرف المشدد ساكن فيكرهون الجمع بين ساكنين [6] " ويروى عن أبى زيد أنه صلى خلف عمرو بن عبيد فقرأ : (ولا الضألين) [7] " ومع ذلك يعد قول الراجز :

خاطمها زأمُّها أن تذهبا

من ضرورة الشعر .

والواضح بعد هذا أن مسألة الهمز وعدمه ترجع فى أساسها إلى اختلاف اللهجات ، ولكن النحويين فرضوا لهجة على أخرى ، فعدت استعمالات اللهجة المرفوضة ضرورة أو شذوذا ، وبهذا يكون ما ذكره ابن السكيت عن الهمز وعدمه [8] فى كلمات يهمزها بعض العرب ، ولا يهمزها بعضهم الآخر ليس إلا جمعا لصور مختلفة فى الاستعمال خففها بعض العرب مجاراة للتحضر ، وحققها بعضهم وفقا لمتلطبات البيئة الخشنة أو غير ذلك من

---

(١) السابق ٢ / ١٤٥ .

(٢) شرح السيرا فى ١ / ٢٣٣ وشرح الصفار ١٢٠ .

(٣) شرح السيرافى ١ / ٢٣٣ والخصائص ٢ / ١٤٩ وشرح الصفار ١٢٠ .

(٤) سورة النمل الآية ٤٤ وانظر الخصائص ٢ / ١٤٥ والسبعة فى القراءات ٤٨٣ والكشاف ٢ / ١٥٠ والبحر المحيط ٧ / ٧٩ .

(٥) سورة الرحمن ، الآية ٣٩ . وانظر الخصائص ٢ / ١١٤٨ والمحتسب ٢ / ٣٠٥ وتفسير القرطبى ١٧ / ١٨١ والبحر المحيط ٨ / ١٩٥ واملاء مامنّ به الرحمن للعكبرى ٢ / ١٢٥ . وإتحاف فضلاء البشر : ٤٠٥ .

(٦) شرح السيرافى ١ / ٢٣٣ وانظر شرح الشافية ٢ / ٢٤٨ .

(٧) سورة الفاتحة الآية ٧ وهى قراءة أيوب السختيانى . انظر الكشاف ١ / ١٢ والمحتسب لابن جنى ١ / ٤٦ وتفسير القرطبى ١ / ١٥١ والبحر المحيط ١ / ٣٠ .

(٨) انظر اصلاح المنطق لابن السكيت ١٥٧ - ١٦١ .

الظروف المحيطة التى تدعو إلى ماينا سبها ، ويكون تفسير ابن جنى صحيحا كل الصحة حينما قال عن ذلك : " فهذه كلها لغات ، وليس بعضها بدلا من بعض [1] " وهذا التفسير نفسه يمكن أن يقال عما عده غيره ضرورة فيما يتعلق بالهمز وعدمه .

ثامنا : مسألة قطع همزة الوصل . لقد عد النحاة قطع همزة الوصل من أقرب الضرورة ، وخاصة إذا كان فى أول النصف الثانى من البيت [2] ، لأن أنصاف الأبيات مواضع فصول فإنما ابتدأوها بعد قطع [3] ، أو كأنه موضع سكت فيه ، أو فى موضع يتوهم هذا فيه [4] ، وذلك بعذر من انقطاع النفس وشهبة [5] ، وذلك كقول حسان بن ثابت :

لتسمعَن وشيكا فى ديارِكمو
أللهُ أكبرُ ياثاراتِ عثمانا [6]

وقول الآخر :

ولا يبادر فى الشتاءِ وليدنا
ألقدرَ ينزلها بغَيْرِ جعَالِ [7]

وقول لبيد :

أوْ مُذْهَبٌ جُدَدٌ على ألواحِهِ
ألنَّاطقُ المزبورُ والمَخْتُوم [8]

وقول أنس بن العباس :

لا نسبَ اليومَ ولا خلةٌ
إتّسعَ الخرقُ على الراقعِ [9]

وأما إثباتها فى الحشو فقد قال عنه ابن الحاجب " وإثباتها وصلا لحن ، وشذّفى الضرورة [10] " وهو يقصد بالشاذ فى الضرورة ما يكون فى الحشو لا فى أول النصف الثانى من البيت على عكس ما فسره الرضى بأنه قطعُها فى أوائل الأبيات ، لأن النحاة يعدون ذلك من أقرب الضرورة كما

---

(١) سر الصناعة ١ / ٢٤٤ .
(٢) تحصيل عين الذهب ٢ / ٢٧٤ (مطبوع مع كتاب سيبويه بأسفل الصفحات) .
(٣) الكتاب ٤ / ١٥٠ .
(٤) ما يجوز للشاعر : ٥٥
(٥) شرح الشافية ٢ / ٢٦٦ .
(٦) شرح السيرافى ١ / ٢١٢ . وانظر الديوان ٢١٦ والرواية فيه لتسمعن وشيكا فى ديارهم
(٧) الكتاب ٤ / ١٥٠ وشرح السيرافى ١ / ٢١٣ .
(٨) الكتاب : ٤ / ١٥١ .
(٩) الكتاب : ٢ / ٢٨٥ وشرح السيرافى ١ / ٢١٢ والهمع ٢ / ٢١١
(١٠) شرح الشافية ٢ / ٢٦٥

سلفت الإشارة . ومن نماذج قطعها فى وسط البيت قول قيس بين الخطيم :

إذا جاوز الإثنين سر فإنّه
بِنَشْرٍ وإفشاءِ الحديثِ قَمِين [1]

ومهما يكن من أمر قطع همزة الوصل ، فإنه ليلاحظ أن قطعها فى الأبيات السابقة يُحَس له معنى لا يُدْرَك مع وصلها ، إذا إن قطعها يوحى بابتداء جملة جديدة ويرشد القارئ إلى أن يقف على آخر الشطر الأول ، لأن نغمة إنشاد الشطر الثانى يجب أن تختلف فى هذه الأبيات عن نغمة إنشاد الشطر الأول ، فيكون بذلك أكثر إيحاء ، كما أن قطع الهمزة فى البيت الأخير يشعر بنوع من التأكيد . ولعل هذا يدل على أن الشعراء حينما يرتكبون بعض ما يعده النحاة ضرورة إنما يُريغون إلى معان خفية فى نفوسهم لا يمكن تلمسها فى ظل القواعد التى تسوى بين الشعر والنثر ولهذا يجب أن يدرس الشعر من حيث قواعده دراسة خاصة به .

تاسعا : مسألة قصر الممدود ومد المقصور . يمكننا أن نعد قصر الممدود ومد المقصور مما يتعلق بالهمز وعدمه ، إذ يتميز هذا من ذاك بوجود الهمزة فى آخر الاسم أو عدمها ولكن ذلك على مستوى لغة الشعر الخاصة وإن كان موقف النحاة من هذه المسألة يكشف عن تحكم واضح إذ يحتكمون فى ذلك إلى القياس لا إلى اللغة واستعمالها ، وبخاصة نحاة البصرة والفرّاء ، والكسائى فى مسألة قصر الممدود .

أما قصر الممدود فقد أجمع النحاة على جوازه فى الشعر ، لأن الشاعر بذلك يرد الكلمة إلى أصلها ، ولم يخالف فى ذلك أحد منهم إلا الكسائى الذى يجعل ذلك خاصا بحالة النصب فحسب [2] ، والفراء الذى لا يجوز أن يقصر من الممدود مالا يجوز أن يجئ فى بابه مقصورا نحو حمراء وصفراء [3] ويقول السيرافى والحجة فى جواز قصر كل ممدود على خلاف ماقال الفراء الأبيات التى أنشدناها ، وذلك أن قول الأعشى :

والقارحُ العَدَّا وكلّ طِمِرَّةٍ

لا يجوز أن يجئ فى بابه مقصور ، وذلك أنه فَعّال لتكثير الفعل ، كقولك قتّال وضرّاب ، ولا يجئ فى هذا فَعًا فيكون مقصورا من المعتل [4] . ويقول ابن الأنبارى :

---

(١) شرح السيرافى ١ / ٢١٣ والهمع .

(٢) انظر الهمع : ٢ / ١٥٦ .

(٣) شرح السيرافى ١ / ٢٢٠ وانظر الانصاف المسألة ١٠٩ .

(٤) شرح السرافى ١ / ٢٢١ وانظر الانصاف ٧٥٣ .

إن ما ذهب إليه الفراء باطل [1] ، كما أن الفراء نفسه أنشد هذا البيت فى معانى القرآن وهو قول الشاعر :

فَلوْ أنّ الأَطِبَّا كَانُ حَوْلِى
وكانَ معَ الأطباءِ الأُسَاةُ [2]

ولم يعترض على قصر كلمة الأطباء مع أنه لا يجئ فى بابه مقصور .

وأما مد المقصور فى الشعر فإن النحويين إزاءَه على ثلاثة آراء : [3]

أولها : رأى الأخفش والكوفيين وهو إجازته مطلقا مستدلين على ذلك بقول الشاعر :

سيُغْنِينى الذى أغناكَ عنّى
فلا فَقْرٌ يدومُ ولا غِنَاءُ

وقد وافقهم على ذلك ابن ولاد وابن خروف [4] والشاطبى [5] وابن هشام [6] والأشمونى [7] ، والسيوطى [8] . ولم يبين القزار رأيه واكتفى بذكر أنه مما يجوز للشاعر عند الكوفيين [9] ، وكذلك فعل الألوسى إذ اكتفى بالنقل عن الأشمونى [10]

ثانيها : رأى البصريين ، وهو المنع مطلقا ، لأنهم يرون أن مد المقصور ليس برادّ له إلى أصل فضلا عن أنه تثقيل [11] ، ولذلك قالوا عن شواهد الكوفيين " هذه أبيات غير معروفة ولا يعرف قائلها ، وغير جائز الاحتجاج بمثلها ، ولو كانت صحيحة لم يعوزنا تأولها على غير الوجه الذى تأولوه عليه [12] " ويكفى أن نذكر عبارة ابن هشام عن تأول البصريين لهذه الشواهد ، وهى قوله عنها " وهو تعسف " [13] .

ثالثها : رأى الفراء وهو شبيه برأيه فى قصر الممدود ، إذ لا يجوز أن يمد من المقصور ما لا يجئ فى بابه ممدود نحو فَعْلى تأنيث فَعْلان مثال سكرى وعطشى . فهذا لا يجوز أن يمد لأن مذكره سكران وعطشان ، وفعلى تأنيث فعلان لا تجئ إلا مقصورة وكذلك حكم كل ما يقتضى القياس أن يكون مقصورا .

إن دراسة هذه المسألة ينبغى أن تكون

---

(١) انظر الانصاف : ٧٥٢ .
(٢) انظر معانى القرآن ١ / ٩١ وشرح السرافى ١ / ٢٢١ .
(٣) انظر المسألة ١٠٩ من الانصاف ٧٤٥ – ٧٥٤ وحاشية الصبان على الأشمونى ٤ / ١١١ .
(٤) انظر ارتشاف الضرب ٣ / ٢٧٦ والاشمونى ٤ / ١١١ .
(٥) انظر حاشية الصبان على الأشمونى ٤ / ١١١ .
(٦) انظر اوضح المسالك ٢ / ٢٨٨ والهمع ٢ / ١٥٦ .
(٧) انظر شرح الأشمونى ٤ / ١١٠
(٨) انظر والهمع ٢ / ١٥٦ .
(٩) انظر ما يجوز للشاعر : ٤٦ .
(١٠) انظر الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسى ١٨٣.
(١١) شرح السيرافى ١ / ٢٢٢ وانظر الانصاف فى المسألة ١٠٩ .
(١٢) أوضح المسالك ٢ / ٢٨٨ .
(١٣) انظر الانصاف المسألة ١٠٩ ومناقشة ابن الأنبارى لهذه الآراء المختلفة .

بالرجوع إلى الشعر نفسه .

ولا يجوز فى الدراسة تحكيم قاعدة سابقة على المادة اللغوية المدروسة . وقد جاء كل هذا فى الشعر ، فهو إذن من لغته الخاصة التى يجب أن تدرس معزولة عن المؤثرات الخارجة عنها ، ولذلك يقول ابن جنى " وأما مد المقصور وقصر الممدود والإشباع والتحريف فلا تعتد أصولا ولا تثبت بها مُثُل موافقة ولا مخالفة [1] "

ويعنى بذلك ألا تفرض على لغة النثر .

ونحن ندعو إلى أن يطبق عكس ذلك أيضا أى لا تفرض قواعد لغة النثر على الشعر . وأما ما جاء له نظير فى الاستعمال النثرى فى القراءات القرآنية وغيرها فلا يصح بحال أن نقول عنه إنه من ضرورة الشعر .

محمد حماسه عبد اللطيف

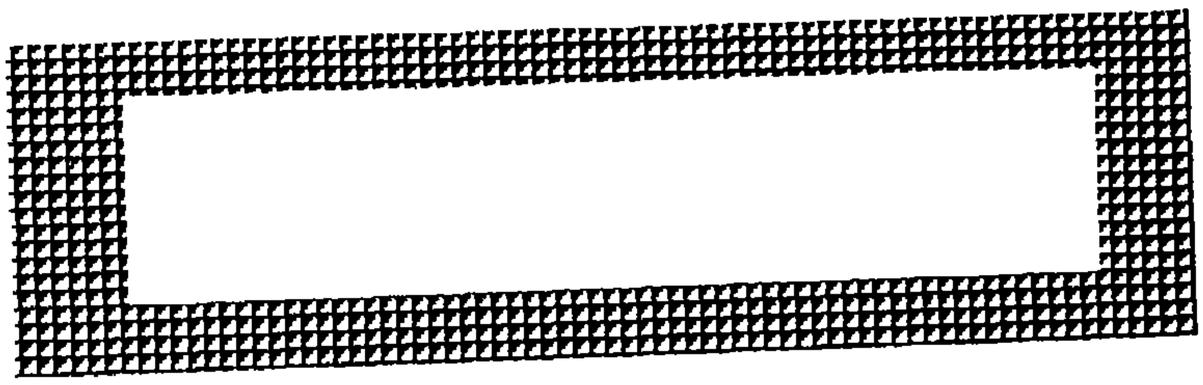

(١) الخصائص ٣ / ٢١٣ .

مراجع البحث

١ – إتحاف فضلاء البشر للشيخ أحمد بن محمد الدمياطى . صححه محمد الضباع (مطبعة المشهد الحسينى) .

٢ – ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبن حيان الأندلسى (تحقيق وتعليق الدكتور مصطفى أحمد النماس) .

٣ – إصلاح المنطق لابن السكيت . شرح وتحقيق الأستاذين أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون (دار المعارف – الطبعة الثالثة – دون تاريخ) .

٤ – الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات عبد الرحمن بن الأنبارى بتحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد (الطبعة الرابعة ١٩٦١ – المكتبة التجارية بالقاهرة) .

٥ – أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك لأبى محمد عبد الله جمال الدين بن هشام (نشر تحت اسم منار السالك الى أوضح المسالك) محمد عبد العزيز النجار (الطبعة الثانية . مطبعة الفجالة الجديدة . دون تاريخ) .

٦ – البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبى حيان الأندلسى (القاهرة – مطبعة السعادة ١٣٢٨ هـ)

٧ – تحصل عين الذهب للأعلم الشنتمرى (مطبوع بذيل كتاب سيبويه – طبعة بولاق ١٢١٧ هـ)

٨ – التنبيهات على أغاليط الرواة لأبى القاسم على بن حمزة البصرى .
تحقيق عبد العزيز الميمنى الراجكوتى (دار المعارف – ذخائر العرب ٤١) .

٩ – الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبى) لأبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى (طبعة دار الشعب) .

١٠ – حاشية الصبان على شرح الأشمونى للشيخ محمد على الصبان (دار إحياء الكتب العربية – دون تاريخ)

١١ – الخصائص صنعة أبى الفتح عثمان بن جنى ، تحقيق محمد على النجار (دار الكتب المصرية ١٣٧٤ هـ ١٩٥٥ م الطبعة الثانية) .

١٢ - ديوان حسان بن ثابت ، (تحقيق د . سيد حنفى حسنين - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤) .

١٣ - سر صناعة الإعراب ، صنعة الشيخ أبى الفتح عثمان بن جنى (تحقيق مصطفى السقا وآخرين - الطبعة الأولى - الحلبى ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م) .

١٤ - شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ، للشيخ نور الدين أبى الحسن على بن محمد الأشمونى (دار إحياء الكتب العربية دون تاريخ مع حاشية الصبان) .

١٥ - شرح الجمل لابن عصفور (مخطوط بدار الكتب المصرية ٣٣٢ نحو تيمور) .

١٦ - شرح ديوان زهير لثعلب (نشر دار الكتب المصرية) .

١٧ - شرح السيرافى لكتاب سيبويه (مخطوط بدار الكتب المصرية ١٣٧ نحو) .

١٨ - شرح شافية ابن الحاجب لرضى الدين الاستراباذى (تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيى الدين عبد الحميد - مطبعة حجازى - القاهرة دون تاريخ) .

١٩ - شرح شواهد الشافية لعبد القادر بن عمر البغدادى (مطبعة حجازى بالقاهرة - مطبوع مع شرح شافية ابن الحاجب) .

٢٠ - شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبى القاسم محمد بن القاسم الأنبارى (تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف بمصر) .

٢١ - شرح كتاب سيبويه للصفار الفقيه (مخطوط بدار الكتب المصرية ٩٠٠ نحو) .

٢٢ - شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن على بن يعيش (إدارة الطباعة المنيرية) .

٢٣ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى - مكتبة دار العروبة دون تاريخ) .

٢٤ - صحيح البخارى لأبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى (كتاب الشعب) .

٢٥ - ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلى . تحقيق السيد ابراهيم محمد (دار الأندلس ١٩٨٠) .

٢٦ - الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للسيد محمود شكرى الألوسى (المطبعة

السلفية بمصر ١٣٤١ هـ)

٢٧ – الضرورة الشعرية فى النحو العربى . د . محمد حماسة عبد اللطيف (مكتبة دار العلوم ١٩٧٩ م)

٢٨ – العمدة فى صناعة الشعر ونقده لأبى على الحسن بن رشيق القيروانى (الطبعة الأولى ١٣٤٤ هـ – ١٩٢٥ م – القاهرة) .

٢٩ – فى اللهجات العربية د . ابراهيم أنيس (الطبعة الثالثة ١٩٦٥ الانجلو المصرية) .

٣٠ – القراءات القرآنية فى ضوء علم اللغة الحديث د . عبد الصبور شاهين (دار الكاتب العربى ١٩٦٦ القاهرة) .

٣١ – الكامل لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة (دار نهضة مصر – دون تاريخ) .

٣٢ – الكتاب لسيبويه – تحقيق عبد السلام هارون (دار القلم – ١٩٦٦ م)

٣٣ – كتاب السبعة فى القراءات لابن مجاهد – تحقيق الدكتور شوقى ضيف (دار المعارف بمصر) .

٣٤ – الكشاف عن خصائص غوامض التنزيل لجار الله محمود بن عمر الزمخشرى (القاهرة ١٣٥٤ هـ)

٣٥ – لسان العرب لابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصارى (بولاق) .

٣٦ – ما يجوز للشاعر فى الضرورة لأبى جعفر التميمى القزاز (مخطوط بدار الكتب المصرية ١٨٣٠ أدب) – وقد طبع محققا مرتين الأولى بتحقيق المنجى الكعبى (الدار التونسية ١٩٧١ م) والأخرى بتحقيق د . محمد زغلول سلام و د . محمد مصطفى هدارة (منشأة المعارف بالاسكندرية) .

٣٧ – المحتسب فى تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبى الفتح عثمان بن جنى – تحقيق الأستاذ على النجدى ناصف والدكتور عبد الفتاح شلبى (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٦٩ م) .

٣٨ – مجالس ثعلب لأبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب – تحقيق عبد السلام هارون (دار المعارف – بمصر) .

٣٩ – مجالس العلماء لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى – تحقيق عبد السلام هارون (الكويت ١٩٧٢ م)

٤٠ – المستوى اللغوى للفصحى واللهجات وللنثر والشعر د . محمد عيد (عالم الكتب – القاهرة ١٩٨١ م) .

٤١ – معانى القرآن للفراء – تحقيق محمد على النجار (دار الكتب) .

٤٢ – المفصل فى علم العربية لأبى القاسم محمود بن عمر الزمخشرى (الطبعة الأولى ١٣٢٣ هـ مطبعة التقدم بمصر) .

٤٣ – المقتضب لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد – تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة (المجلس الأعلى للشئون الاسلامية ١٣٨٨ هـ) .

٤٤ – همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطى (الطبعة الأولى ١٣٢٧ هـ مطبعة السعادة بمصر) .